

Sultanate of Oman
Supreme Council for Planning
The General Secretariat
Muscat



سلطنة عُمان
المجلس الأعلى للتخطيط
والإستراتيجية
مسقط

دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية السياحة في سلطنة عُمان

ورقة مقدمة إلى

الدورة الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك) اسطنبول ٢٥ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١٤ م





● مقدمة :-

تشهد المنطقة حالياً ظهور استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأداء الحكومي والاعتماد على القطاع الخاص ، وبالتالي فإن الحدود التقليدية بين القطاعين العام والخاص بدأت تتغير أيضاً في الوقت الذي نتبين فيه أن الشراكة بين هذين القطاعين هي إحدى أكثر الآليات شيوعاً لتحقيق التنمية . ويكتسب دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية متنامية في تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية من أجل تطوير مختلف جوانب المجتمع في المنطقة الإسلامية ، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والأداء الحكومي . وهناك عوامل عديدة تعزز الحاجة إلى التفكير بطرق جديدة لتسليط الضوء على آليات تتيح التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص في المنطقة ، وهذه العوامل تشمل الافتقار إلى البنى التحتية ، وتراجع الميزانيات ، وتوسع مشاريع القطاع الخاص ، ونمو عدد السكان .

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدأت تتخذ أشكالاً أشمل تتجاوز مفهوم الملكية الجزئية ، وقد حقق قطاع السياحة في المنطقة مكاسب ملموسة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص . وأصبح هذا القطاع يلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي . وتتسم هذه الشراكة بأهمية خاصة في المنطقة ذلك لأن القطاع العام فيها قد يفتقر إما إلى المؤسسات القادرة على تخطيط وتنفيذ وإدارة المشاريع الكبيرة بشكل مناسب أو إلى التمويل الكافي الذي يتيح لها إنجاز هذه المشاريع السياحية . وهناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي تلعب دوراً محورياً في نجاح أو فشل أي شراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتشمل تحديد دور كل من الحكومة والقطاع الخاص في كل مشروع ، والاتفاق على أسس مشتركة بين الطرفين ، وتوفير القدرة على إدارة الأزمات الاقتصادية



وإيجاد معيار مشترك لقياس النجاح . ولكي تتكل أي شراكة بين القطاعين العام والخاص بالنجاح ، ينبغي عليها أن تراعي الظروف والوقائع السياسية والفرص المحلية وإفساح المجال لمشاركة أوسع للجهات المستفيدة . وبذلك تستطيع هذه الشراكة أن تعزز القدرات وتطور مهارات المزدودين والموظفين المحليين مما سيولد إحساساً أعمق بالمسؤولية المشتركة التي ستعزز التنمية الاقتصادية بشكل عام . فمشاركة الجهات المعنية تعزز المصداقية والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية ، وبالتالي تصبح الممارسات وعمليات التشغيل أكثر اهتماماً بمصلحة المجتمع .

ويعتبر قطاع السياحة دولياً رافداً من روافد الاقتصاد العالمي من خلال تمكنها من إتاحة فرص عمل مجزية حيث تستوعب حوالي (٦-٧%) من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم . وتساهم السياحة والقطاعات الداعمة لها بنسبة (٩%) من إجمالي الناتج العالمي ، وما نسبته (٦%) من قيمة الصادرات العالمية من سلع وخدمات . وقد شهد قطاع السياحة في سلطنة عمان تطوراً ملموساً خلال العقود الأربعة الماضية ، استطاعت خلالها أن تصبح السلطنة وجهة سياحية معروفة في الكثير من الأسواق السياحية العالمية . حيث بلغ عدد السياح نحو (٢,١٨٤) مليون سائح حسب إحصاءات ٢٠١٣ م ، محققاً بذلك نمواً قدره ٥,٩% .



• سنناول في هذه الورقة تجربة سلطنة عُمان في دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة من خلال عرض المحاور التالية:-

المحور الأول: نظرة عامة على تنمية قطاع السياحة في سلطنة عُمان .

المحور الثاني: القطاع السياحي في الرؤية الاقتصادية ٢٠٢٠م .

المحور الثالث: استراتيجية السلطنة لتنمية قطاع السياحة .

- الترويج السياحي في السلطنة .

المحور الرابع: الشركة العمانية لتنمية السياحة (عُمران) .

المحور الخامس: الجهات الداعمة للمشاريع السياحية في سلطنة عُمان .

المحور السادس: الجهود التي تبذلها السلطنة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنمية السياحة .

المحور السابع: الخلاصة .

❖ نظرة عامة على تنمية قطاع السياحة في سلطنة عُمان:-

أصبحت السياحة في يومنا هذا صناعة اقتصادية ضخمة في العالم، وهي صناعة نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات مردود اقتصادي واجتماعي، وهي من بين أكثر القطاعات المولدة لفرص العمل . وتعتبر السياحة في سلطنة عُمان من مصادر الدخل المهمة مستقبلاً التي يجري إعداد البنية الأساسية لها بشكل مدروس ووفق خطط خمسية وبما يتوافق مع الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠م، وذلك استثماراً للموقع الجغرافي الفريد، والظروف البيئية والمناخية الملائمة، وعامل الأمن والأمان، وحسن الضيافة الذي يميز الإنسان العماني بوجه عام . وتسعى وزارة السياحة، بعد تحديد



التحديات التي تواجه القطاع السياحي وإعادة تقييم دور الدولة في أنشطة القطاع، أن ترسم الاستراتيجية المتكاملة للقطاع السياحي بالتعاون مع بيوت الخبرة العالمية المتخصصة، سعياً منها إلى تطوير هذا القطاع الحيوي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والقيم والهوية الثقافية للمجتمع العماني، مع إعطاء القطاع الخاص الدور الأساسي في عملية تطويره، والعمل على تشجيع المستثمر العماني وجذب رأس المال الأجنبي للاستثمار السياحي.

ومن المستهدف تطوير القطاع السياحي بشكل يجعل الاقتصاد في نمو مستمر ويجلب الرخاء للمجتمع دون الإضرار بالبيئة، حيث أن الاهتمام بالبنية الأساسية من طرق، وشبكات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وشبكات الاتصالات، مع وجود الاستثمارات الخارجية ووعي الشركات السياحية بالبلاد بأهمية القطاع السياحي، ووجود البيئة المواتية لتحقيق التنافسية مع الوعي المتزايد داخل المجتمع المحلي بأهمية السياحة، ستسهم إيجاباً في تحقيق هذا النمو. وتعتمد السياحة في الوقت الحاضر في نجاحها على مواقع الجذب السياحي في كافة محافظات السلطنة مثل: القلاع، والحصون، والطبيعة الخلابة من سهول وأودية، وجبال ورمال إضافة إلى طول السواحل العمانية ونوعيتها، والتنوع الإحيائي والتراثي الثري، وكل ذلك يؤدي إلى تزايد الفوائد الاقتصادية للمؤسسات السياحية والمجتمعات المحلية مع نمو السياحة في إطار الطاقة الاستيعابية للبيئة العمانية، وفي ظل حسابات مجمله لتكلفة العائد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تتطلب العمل المشترك والتعاون بين مختلف الجهات لإنجاح صناعة السياحة وفق جوانب مفهوم السياحة المستدامة. ومن هذا المنطلق أصبح القطاع الخاص يلعب دوراً أكبر في تنمية وتطوير القطاع السياحي، حيث شهدت السلطنة زيادة عدد المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في مختلف مجالات الأنشطة السياحية والمرتبطة بالقطاع السياحي بشكل غير مباشر، كما أن ارتفاع عدد المشاريع في



مجال السياحة والسفر واتساع رقعة انتشارها في مختلف أنحاء السلطنة ، وذلك بالتزامن مع الدعم والمساندة من قبل القطاع العام لتحقيق المنفعة الاقتصادية للمجتمع المحلي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي باعتبارها حجر الزاوية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف من تطوير القطاع السياحي .

❖ القطاع السياحي في الرؤية الاقتصادية ٢٠٢٠ -

إن التنمية الإقليمية المتمثلة في توزيع المشاريع على كافة محافظات السلطنة تحقيقاً للتوازن التنموي والحد من التفاوت في التنمية السياحية في كافة ربوع البلاد ، ظلت هدفاً ثابتاً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الخطط الخمسية ، واتبعت السلطنة هذا النهج فوضعت العديد من التسهيلات والآليات والحوافز لتحقيق هذه الغاية . حيث إن الرؤية الاقتصادية (٢٠٢٠م) أولت قطاع السياحة اهتماماً كبيراً لما يحتويه هذا القطاع من إمكانات تؤهله للمساهمة بقدرة كبيرة في تحقيق هذه الرؤية ودعم القطاعات الاقتصادية الأخرى . ويتمحور دور قطاع السياحة في الرؤية الاقتصادية حول عدد من الأهداف منها :

١- جعل السلطنة أحد المقاصد السياحية الهامة في دول المنطقة .

٢- زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى نسبة ٣٪ .

٣- دعم وتشجيع القطاع الخاص في تنمية وتطوير القطاع السياحي ، وتحقيق نسب تعمين عالية في القطاع السياحي .

وإذا نظرنا إلى واقع الأمر بنهاية العام الماضي لوجدنا أن السلطنة قطعت شوطاً لا بأس به في طريق تحقيقها لهذه الأهداف ، فمن خلال



المؤشرات والإحصاءات السياحية المبدئية تجاوز عدد السياح القادمين إلى سلطنة عُمان خلال العام ٢٠١٣م حاجز (٢,١) مليون سائح، وهو دليل على أن الجهود لتحقيق المحور الأول وهو جعل السلطنة أحد أهم المقاصد السياحية الهامة تسير في الطريق الصحيح. الأمر الذي سيؤدي بنا تلقائياً إلى الوصول إلى معدل جيد في تحقيق الهدف من المحور الثاني وتعظيم النسبة التي يسهم بها قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى هذا، أصبح القطاع الخاص يلعب دوراً أكبر في تنمية وتطوير القطاع السياحي، حيث شهدنا زيادة عدد المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في مختلف مجالات الأنشطة السياحية والمرتبطة بالقطاع السياحي بشكل غير مباشر، كما أن ارتفاع عدد المشاريع في مجال السياحة والسفر واتساع رقعة انتشارها في مختلف محافظات السلطنة، وبالتزامن مع الدعم والمساندة من قبل الحكومة العمانية للكوادر الوطنية من حيث التدريب والتأهيل والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية ذات الصلة.

لتحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية وضعت الخطط الخمسية والتي من ضمنها الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥م)، والتي تقوم على عدد من الأهداف من ضمنها ما يلي:

- ١- تقديم مزيد من الدعم للقطاع الخاص لتوفير المرافق السياحية في مختلف محافظات السلطنة والتوسع في تقديم الخدمات والتسهيلات السياحية بما يواكب الطلب عليها.
- ٢- تنويع المنتج السياحي لتوفير المزيد من الخيارات أمام السياح والزوار واستقطاب فئات جديدة إلى السوق المحلي.
- ٣- تنمية القوى العاملة الوطنية من خلال تزويدها بالتدريب والتأهيل المناسبين لتعمل وفق أعلى المستويات العالمية.



٤- تحقيق المنفعة الاقتصادية للمجتمع المحلي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي باعتبارها حجر زاوية لتحقيق المنفعة الاقتصادية المستهدفة من تطوير القطاع السياحي .

٥- تشجيع وتطوير حركة السياحة الداخلية، وذلك من خلال تحديث حزم الخدمات والبرامج والعروض .

٦- تحقيق التوازن الإقليمي في مختلف محافظات التنمية السياحية، وهذا هدف مهم جداً لما يلعبه القطاع السياحي من دور في توزيع خدمات البنية الأساسية ضمن منظومة المشاريع التنموية السياحية والتي تساهم في نشر الفرص الوظيفية للكوادر الوطنية على أكبر قدر ممكن من المجتمع المحلي حتى يستفيد الجميع من ثروات الوطن السياحية .

٧- توفير بيئة جاذبة للاستثمار من خلال حزمة من الحوافز والتسهيلات التي توفرها السلطنة للمستثمر في القطاع السياحي .

❖ استراتيجية السلطنة لتنمية قطاع السياحة :-

إن رؤية السلطنة للقطاع السياحي تقوم على السياحة المختارة المتفقة مع الخصوصية العمانية، وثقافة وعادات وتقاليد المجتمع العماني التي عمادها المواطن، والتي تقوم على أسس ومبادئ السياحة المستدامة . حيث قامت السلطنة بدعوة القطاع الخاص للمشاركة في الأشرف على إعداد الاستراتيجية العمانية للسياحة تشمل الفنادق، والمكاتب، وتنظيم الرحلات، ومشاريع المجمعات السياحية المتكاملة، والمطاعم السياحية، رغبة من السلطنة في تفعيل مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص . وتتمحور الاستراتيجية



العمانية للسياحة حول بناء وجهة سياحية عالمية جاذبة ومستدامة من خلال التوظيف والاستخدام الفعال والأمثل وعلى نحو مستدام للإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية للسلطنة والمحافظة عليها وتنميتها .

وتهدف الاستراتيجية العمانية للسياحة إلى بناء وجهة سياحية عالمية جاذبة ومستدامة ، وتطويع مجموعة واسعة من المنتجات السياحية تلبي متطلبات الأسواق التقليدية والجديدة المستهدفة ، وإعداد تقديرات بالتطور المتوقع تحقيقه في المؤشرات السياحية الرئيسية كأعداد السياح ، ومعدلات إنفاقهم ، وفترات بقائهم ، وفرص العمل المتوقعة للقوى العاملة الوطنية ، وتعزيز التعريف بالسلطنة والترويج لها كوجهة سياحية متميزة ، وبناء القدرات والكفاءات الوطنية . ويأتي إعداد استراتيجية تطوير القطاع السياحي في الوقت الذي حققت فيه السلطنة إنجازات عديدة في هذا القطاع ، فقد حصلت السلطنة على المرتبة الرابعة في الشرق الأوسط ضمن قائمة الدول الأكثر تطوراً في قطاع السياحة والطيران وفق تقرير التنافسية للسفر والسياحة لعام ٢٠١٣م الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي .

- تقوم الاستراتيجية العمانية للسياحة على المحاور التالية :-

المحور الأول : الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وسوق العمل : ويشمل ذلك تقبل وتكيف وانخراط المجتمع المحلي في العملية السياحية ، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية السياحية ، وعلاقتها بسوق العمل وتطوير القوى البشرية .

المحور الثاني : التخطيط المتكامل للمنظومة السياحية : ويشمل التحديدات المرتبطة بالتخطيط المتكامل للمنظومة السياحية وتطوير منتجات سياحية ذات جودة قادرة على المنافسة وجذب السواح بشكل مستدام وتأثيرات التنمية السياحية على القومات



الجغرافية والطبيعية الحساسة بيئياً ، والتنسيق مع الجهات المعنية باستخدام الأراضي على المستوى القومي .

المحور الثالث : يرتبط بالأطر التنظيمية للقطاع كالقوانين واللوائح والإجراءات ومدى مواكبتها للتطور المتسارع في قطاع السياحة ، ومدى تحفيزها للنمو السياحي إلى جانب تطوير مؤسسات القطاع الخاص في الأنشطة السياحية المختلفة من خلال تأسيس جمعيات المنشآت السياحية أو جمعيات مكاتب السفر والسياحة ودور المؤسسات التعليمية والتدريبية في المجال السياحي ، والأنشطة السياحية الأخرى لتشرك وزارة السياحة في إدارة القطاع السياحي وتنظيمه بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة .

المحور الرابع : التمويل في مجال المشاريع السياحية : ويشمل تمويل المشاريع السياحية المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وتشجيع المشاريع التي توفر أكبر عدد من فرص العمل وتعظيم مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية السياحية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي الذي يساهم في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع السياحي .

المحور الخامس : تطوير المنتج السياحي والتسويق : ويشمل دراسة التحديات المتعلقة بإدارة وتشغيل المرافق والمنشآت السياحية بما يرفع من قيمة ونوعية المنتج السياحي وتأسيس الكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً وتطوير برامج التسويق والترويج السياحي المتميزة ، بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات إحصائية ، وتحديد مؤشرات الإحصاءات السياحية التي تساهم في تقييم أداء القطاع السياحي ، وتوفير التحليلات والبيانات اللازمة لدعم التخطيط وتطوير القطاع السياحي .



• الترويج السياحي في السلطنة :

تسعى وزارة السياحة بتحقيق رؤيتها والتي تهدف الى النهوض بقطاع السياحة بشكل ملموس من أجل تعزيز مكانة السلطنة كوجهة سياحية مغايرة في الطبيعة والحضارة والتاريخ الى جانب ابراز الهوية الثقافية التي تعزز بها السلطنة (الضيافة وحسن استقبال الضيف) . بالتالي شرعت الوزارة بتنفيذ استراتيجية طموحة لتحويل قطاع الترويج في السلطنة إلى قطاع فعال قادر على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية في مجال نشاطها ومجال خدمة العملاء ، ومجال تنفيذ رحلات تعريفية ، ومجال المشاركة بالمعارض والندوات وحلقات العمل والمؤتمرات الترويجية محلياً وإقليمياً ودولياً، وكل هذه المشاركات كانت من أجل تأكيد مكانة السلطنة بشكل كبير كوجهة سياحية إقليمية وعالمية في منطقة شرق الأوسط . إلى جانب ذلك قامت السلطنة بتعزيز وتوطيد مكانتها عبر التعاون الدولي مع منظمات سياحية ، كما تبنت الوزارة مجموعة من الحملات الترويجية الدعائية عبر التعاون مع الطيران العماني وتأصيل جهود هذا الناقل الوطني في توسيع نشاطها وتحسين الخدمات والدخول في منافسة مع الشركات العالمية العاملة في مجال الطيران ، كما تم التعاون مع الطيران القطري وتنفيذ برامج ترويجية متنوعة . وتضمنت استراتيجية الترويج السياحي أيضاً برامج متنوعة هدفت الى ابراز مكانة السلطنة كوجهة متمتلكة إمكانيات في مجال الاستثمار السياحي والاقتصادي والتجاري ، والفضل يرجع إلى وجود بنية تحتية متنوعة ووجود مشاريع إنمائية لتأهيل وتطوير المواقع السياحية في كافة المحافظات .

- الأسس والمعايير في آلية الترويج السياحي بالسلطنة :-

يعد قطاع الترويج السياحي اليوم كقطاع إقتصادي مهم يسهم بفعالية متزايدة في الناتج الإجمالي لكثير من الدول التي تسعى الى



صناعة السياحة وذلك لالهها من دور في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية المجتمعات وتأهيل وتطوير الخدمات والمواقع السياحية وتنمية الكادر البشري من خلال توفير فرص العمل بالإضافة الى تنمية الهوية المتأصلة بجذورها في حضارة البلاد وتاريخها العريق وانطلاقاً من هذه المعايير والأسس والغاية وإيماناً من السلطنة بهذا الدور الذي يقوم به قطاع السياحة فقد حرصت حكومة السلطنة على ان يكون للسلطنة دور فعال ومؤثر في هذا المجال وذلك بما يتوافق مع الهوية العمانية والقيم والتقاليد التي يتميز بها المجتمع العماني .

- مؤتمر عُمان الأول للاستثمار السياحي :-

نظمت غرفة تجارة وصناعة عُمان مؤتمر عُمان الأول للاستثمار السياحي ، وقد شارك في المؤتمر مجموعة من أصحاب وصاحبات الأعمال ، وممثلي المؤسسات الحكومية والخاصة المهتمة بالقطاع السياحي من داخل وخارج السلطنة . حيث أوصى مؤتمر عُمان الأول للاستثمار السياحي ، برسم خريطة سياحية للمعالم السياحية والأثرية في السلطنة ، وتأهيل الأماكن السياحية من حيث توافر الخدمات الأساسية فيها ، كما شدد المؤتمر على إيجاد شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص لتحديث عمليات الترويج وتشجيع الاستثمارات السياحية ، والتعريف بالجوائز الاستثمارية المتاحة بالسلطنة لجذب المستثمرين الخليجيين والأجانب بالقطاع السياحي ، وأوصى بتبني استراتيجيات للترويج والتسويق السياحي للمشروعات السياحية بالسلطنة مع أهمية وجود إعلام سياحي يتمتع بالكفاءة المهنية والإمكانات اللازمة ليقوم بدوره بتنشيط السياحة الوطنية ، ودعا المؤتمر الى تعديل التشريعات السياحية من وقت لآخر لتواكب المستجدات كذلك تقنين المواصفات والمعايير التي تأخذ في الحسبان معايير الجودة في الخدمات المقدمة وسياحة مستدامة صديقة للبيئة ، وأكد المؤتمر على أهمية نشر ثقافة ريادة



الاعمال في المجال السياحي لتشمل جميع مكونات القطاع مثل مكاتب الإرشاد وإنشاء الاسـتراتـجات والمنتـزهات وغيرها من المشـاريع ، وأبرز المؤتمـر أهمـية مساهمة الجهات المعنية في السلطنة في دعم التسويـق الفندقي (إيجاد تعاون بين الشركات السياحية ، حتى يمكن إيجاد تسويـق جماعي والتنسيق بين الوزارات المختصة كالسياحة والاعلام) في ضوء برامج تنشيطية مشتركة . وشهد المؤتمر على ضرورة الاهتمام بأصحاب الأعمال من خلال التدريب والتأهيل كمنظومة للقطاع التعليمي وتزويد الشباب العماني بالمهارات اللازمة من أجل زيادة الأعمال والعمل على تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص والقطاعات الاستثمارية في دعم الشباب للبدء بمشاريعهم السياحية ، ودعا إلى وضع خريطة استراتيجية واضحة المعالم للجهات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبنك التنمية العماني ، وصندوق الرفد من أجل دعم المشروعات السياحية وتبسيط وتسهيل الإجراءات التي تعنى بقطاع السياحة .

❖ الشركة العمانية لتنمية السياحة (عُمران) :-

تدرك حكومة سلطنة عُمان أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص وأهمية تنمية السياحة لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي للبلاد وبأن تنمية أي قطاع سيخدم قطاع السياحة بالدرجة الأولى فتطويع قطاع النقل والاتصالات سيؤدي حتما إلى تحسين قطاع السياحة وينطبق ذلك على جميع القطاعات كالقطاع المصرفي والمالي والتأمين والتعليم والصحة . ومن هذا المنطلق تم إنشاء الشركة العمانية لتنمية السياحة (عُمران) من قبل حكومة سلطنة عُمان بهدف تحديد الفرص الممكنة في قطاع السياحة ومن ثم العمل على تحقيقها على أرض الواقع . وتعتبر الشركة العمانية لتنمية السياحة من أحدث الشركات وأكثرها نجاحاً



وديناميكية في سلطنة عمان والتي تقوم بتطوير العديد من المشاريع الرئيسية وذلك بالشراكة مع شركاء القطاع الخاص المحليين والدوليين كما تشرف على إدارة مجموعة متنامية من الأصول السياحية والتأكد من تقديم هذه المشاريع عوائد تسهم في تحقيق التنمية المستدامة لقطاع السياحة في السلطنة . كما تهدف هذه الشركة الحكومية أن تكون شريكاً محفزاً في المشاريع المشتركة في القطاع السياحي من قبل الشركات المحلية والدولية . حيث تعد عمران وراء العديد من الأصول والمشاريع السياحية في السلطنة ، وتشمل قائمة المشاريع على فنادق فاخرة ، ومنتجات صديقة للبيئة ، ومواقع رياضية رئيسية ، ووجهات الأعمال ، والمشاريع المشتركة الكبرى . تعمل عمران على تطوير العديد من المشاريع الرئيسية مثل مركز عمان للمؤتمرات والمعارض ، ومنتجع أليلا الجبل الأخضر ، وفندق دبليو ، ومنتجع مسندم ، كما دخلت الشركة في مشاريع عديدة مشتركة في مراحل تطوير مختلفة مع شركاء محليين ودوليين . وتشرف الشركة على إدارة مجموعة متنامية من الفنادق والمنتجات والأصول السياحية ، يتمثل دورها في التأكد من تقديم جميع هذه المشاريع عوائد تسهم جميعها في تحقيق النجاح الطويل الأمد لقطاع السياحة في سلطنة عمان . علاوة على المشاريع التي تملكها وتعمل فيها عمران ، فإن أحد الأهداف الأساسية للشركة هو أن تكون شريكاً محفزاً في المشاريع المشتركة في القطاع السياحي من قبل الشركات المحلية والدولية ، وتملك عمران اليوم العديد من المشاريع المشتركة في مراحل تطوير مختلفة ، وتتراوح تلك المشاريع بين مشاريع سياحية وسكنية كبرى مخطط لها بشكل شامل ، إلى المشاريع العقارية والفندقية والمنتجات . تلتزم شركة عمران بإنشاء مجموعة واسعة من المشاريع التي تعود بفوائد اقتصادية كبيرة على السلطنة ، إلى جانب توفير الدعم لقطاع السياحة الواعد في البلاد .



❖ الجهات الداعمة للمشاريع السياحية في سلطنة عُمان :-

يعتبر التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة سواء على مستوى برامج التمويل الحكومية أو على مستوى برامج التمويل لدى مؤسسات التمويل الخاصة، وقد قامت حكومة سلطنة عُمان باستحداث عدد من جهات التمويل التي تعنى بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكل من تلك الجهات شروط خاصة تختلف عن الأخرى كما أن البنوك التجارية استحدثت عدد من نظم التمويل المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة وנסلط الضوء على تلك المؤسسات . في البداية يمكن تقسيم الجهات التمويلية في سلطنة عُمان إلى ثلاثة أقسام وهي الجهات التمويلية الحكومية وهي افضل طرق التمويل واقلها فائدة، والجهات التمويلية شبة الحكومية والخاصة، والبنوك التجارية . ويمكن تلخيص البرامج التمويلية كما يلي :-

● بنك التنمية العماني :-

أدت الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدعم المشاريع السياحية إلى زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي . ونظراً لما تتمتع به السلطنة من مقومات سياحية عمل بنك التنمية العماني على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من خلال قيامه بمنح قروض لإنشاء المشاريع السياحية أو توسعة مشاريع قائمة . ويقوم البنك بتقديم قروض لإقامة المشاريع السياحية المتنوعة الجديدة أو توسعة مشاريع قائمة ويصل سقف هذه القروض إلى مليون ريال عماني، حيث يقوم البنك بتمويل ما نسبته ٥٠% من التكلفة كحد أقصى إذا كان المشروع يقع في نطاق محافظة مسقط و٥٦% إذا كان المشروع يقع خارج نطاق محافظة مسقط . ويتقاضى البنك من المقترض فائدة وقدرها ٣% فقط على هذه القروض . حيث بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها بنك التنمية العماني منذ إنشائه



وإلى عام ٢٠١٣م للمشاريع السياحية المختلفة ٣٢ مليون ريال عماني وذلك في إطار جهوده الهادفة إلى رفد القطاع السياحي في البلاد، وتوفير المرافق الايوائية والخدمات لهذا القطاع الحيوي والمهم، وتوزعت القروض على ٢٥٣ مشروعاً سياحياً في مختلف محافظات السلطنة .

- مجالات التمويل:

الفنادق، الاستراحات، الشقق الفندقية، مكاتب الإرشاد السياحي، المخيمات السياحية، المطاعم السياحية، السياحة البحرية، المنتزهات والملاهي، دور السينما، ما يندرج ضمن مجالات القطاع السياحي .

● صندوق الرفد :-

تم إنشاء الصندوق بتوجيهات من قبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وتقديراً لأهمية تعزيز دور القوى العاملة الوطنية في العمل التنموي، وعملاً على توفير فرص عمل للعمانيين القادرين على العمل والراغبين في التشغيل الذاتي . ويهدف صندوق الرفد على المساهمة في تشغيل القوى العاملة الوطنية، وتشجيع ورعاية المبادرات الفردية ومشروعات التوظيف الذاتي، والمساهمة في تأهيل الأفراد وإعدادهم للمساهمة الفعالة في سوق العمل، كما يهدف إلى تنمية المشاريع الفردية ووضع البرامج والخطط اللازمة لانتشارها . وبما أن قطاع السياحة من أهم القطاعات الواعدة في السلطنة فإن صندوق الرفد عمل على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من خلال قيامه بمنح قروض لإنشاء المشاريع السياحية، حيث يتعين توافر بعض الشروط وتقديم بعض الوثائق للحصول على قرض من صندوق الرفد لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع السياحة .



• صندوق تنمية مشروعات الشباب (شراكة) :-

تأسس صندوق تنمية مشروعات الشباب في عام ١٩٩٨م بموجب مرسوم سلطاني له هدف واحد والمتمثل في تمويل ومساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبدء في تأسيس مشاريعهم التجارية الخاصة، حيث يوفر الصندوق الدعم المادي من خلال المساهمة في رأس مال المشروع أو عن طريق تقديم القرض أو أي شكل من أشكال الدعم المادي ما بين ١٠ الاف الى ٢٠٠ ألف ريال عماني، ويوفر الصندوق كافة الخبرات والخدمات التي تحتاجها هذه المشاريع، وتطوير خدمات ومنتجات المشروع لخلق المزايا التنافسية لديها حتى تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلاد. ونظراً لما تتمتع به السلطنة من مقومات سياحية عمل صندوق تنمية مشروعات الشباب (شراكة) على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من خلال قيامه بمنح قروض لإنشاء المشاريع السياحية.

• برنامج انطلاقة :-

هو عضو في برنامج الاستثمار الاجتماعي (شل لايف - واير العالمي) يعمل به حالياً في أكثر من عشرين دولة حول العالم، ويسعى برنامج انطلاقة إلى تحفيز وتشجيع الشباب العماني على انشاء مشاريع تجارية خاصة بهم من خلال تقديم الدورات والورش التدريبية والتوجيه وخدمات تطوير الأعمال. ويهدف البرنامج إلى المساهمة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع السياحة وصقل مهارات رواد ورائدات الأعمال العمانيين.

• برنامج بنك مسقط (الوثبة) :-

برنامج بنك مسقط (الوثبة) يقدم حلول الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع السياحة وتوفير التمويل اللازم لها لأهمية دورها في الاقتصاد



الوطني ، قام بنك مسقط بإنشاء قسم مستقل للأعمال الصغيرة والمتوسطة للائتمان والتسويق يقيم قروض مالية تصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ ريال عماني ، ويقوم بتقديم إحتياجات طالبي القروض، وتقييم المخاطر، وهيكلية برنامج القرض، والتصديقات، والمراقبة والمتابعة والاشراف على التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ الجهود التي تبذلها السلطنة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنمية

السياحة :

لقد تولدت لدى سلطنة عمان القناعة التامة لإيجاد جهة تعنى بقطاع السياحة ، ومن أجل ذلك ، تم وضع مقترحات وتصورات وخطط مستقبلية لتطوير عمل هذا القطاع ، حيث تم إنشاء وزارة السياحة في يونيو ٢٠٠٤ م . وقطعت الوزارة منذ إنشائها أشواطاً بعيدة في إرساء أسس وقواعد التنمية السياحية في البلاد وتطورت المؤشرات السياحية الرئيسية تطوراً ملموساً منذ ذلك الحين ، وأصبحت السلطنة وجهه سياحية عاليه معروفة في الكثير من أسواق السياحة العالمية .

ومن هذا المنطلق فقد تم العمل على جلب العديد من الاستثمارات في القطاع السياحي وتشجيع المستثمرين من داخل وخارج السلطنة في العمل على بناء المدن والمجمعات المتكاملة كما هو الحال في مشروع الموج بمحافظة مسقط ، والمدينة الزرقاء بولاية بركاء ، والمجمع السياحي التجاري بمحافظة ظفار إضافة إلى تشييد المنتجعات المتكاملة كما هو الحال في مشروع بر الجصة بمسقط ، وبناء العديد من المنشآت الفندقية . وقد أدركت الحكومة أهمية الشراكة مع القطاع الخاص لإنجاز خططها وعليه فقد اتخذت عدة إجراءات في هذا الشأن ويمكن تلخيصها فيما يلي :-



- ١- إسناد إدارة المرافق السياحية الخدمية للقطاع الخاص إدراكاً لقدرته في إدارتها على أسس تجاريةه وبأحدث الأساليب والطرق.
- ٢- بدأت السلطنة منذ سنوات في تنفيذ مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص وبنسب متفاوتة في رأسمالها وشهدت الأعوام الأخيرة تنفيذ المراحل الأولى من عدد المنتجعات السياحية المتكاملة ، وتجري الوزارة حالياً مفاوضات مع بعض المستثمرين من دول الخليج الذين ابدوا رغبتهم الحقيقية في الدخول في الاستثمار المشترك مع القطاع العام .
- ٣- تحرص الوزارة على إشراك مؤسسات القطاع الخاص المتخصصة في تنظيم الفعاليات والمهرجانات التي تهتم الحركة السياحية .
- ٤- رعاية مجموعة من الفعاليات التي تقيمها الجهات غير الحكومية التي تخدم الحركة السياحية مثل فعاليات الاتحاد العماني للفروسية والاتحاد العماني للهجن وسباق رالي عمان وسباق تحدي الرمال .
- ٥- إصدار مطوية شهرية تختص بالترويج عن الفعاليات التي تقيمها الجهات الحكومية والخاصة في مجال حركة السياحة الداخلية .
- ٦- السعي لتحقيق أكبر قدر من التكامل بين القطاعين عند تنفيذ البرامج الترويجية وطرح المناقصات المرتبطة بذلك على الشركات العالمية واختيار الأفضل لهذا العرض .



٧- عقد الدورات التدريبية للمرشدين السياحيين العمانيين المرخص لهم بمزاولة هذه المهنة .

٨- التعاون مع القطاع الخاص في إعداد اطار مرجعي لخطة تطوير المجمعات السياحية المتكاملة ، وذلك للتحكم في عمليات التطوير وتحقيق أسس السياحة المستدامة طويلة المدى للمشروعات السياحية الكبرى.

٩- تأكيد الرؤية المستقبلية للتنمية السياحية في اطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (٢٠٢٠م) على دور القطاع الخاص الرئيسي في قيادة صناعة السياحة في السلطنة باعتباره شريكاً استراتيجياً للقطاع العام .

١٠- اشتملت خطط التنمية الخمسية منذ اعتماد الرؤية المستقبلية للقطاع ضمن أهدافها تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقاً لتنمية قطاع السياحة وهذا هو المنهج الذي تسير عليه السلطنة .

هدف الوزارة هو إثراء المجتمع من خلال الالتزام بالتنمية المستدامة للقطاع السياحي الذي يرتكز على تحقيق التنمية الاقتصادية ويوفر فرص العمل ويحافظ على الإرث الطبيعي والتراث الثقافي ويحقق التعايش السلمي بين الثقافات . ورسالتها هو تنمية وتطوير القطاع السياحي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والمجتمعات المحلية، والعمل على زيادة الاستثمارات فيه ، وترويج السلطنة كوجهة سياحية من خلال توظيف الميزات النسبية ، لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في إطار سياسة تنويع مصادر الدخل القومي والمساهمة في خلق فرص عمل مع المحافظة على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية .



كما تهدف الوزارة من الإجراءات المذكورة أعلاه إلى تعزيز حلقة الوصل بين القطاع الحكومي والخاص في المجالات السياحية، وتشجيع دور ومساهمة القطاع الخاص ضمن إطار خطة التنمية السياحية الوطنية، وزيادة معدلات نمو الدخل السنوية من القطاعات السياحية، والمحافظة على طبيعة البيئة العمانية من موروثات وعادات وتقاليد، وزيادة نسبة التوظيف في القطاع السياحي عن طريق تطوير المهارات في مجال إدارة الفنادق والتنمية السياحية والتعليم والتدريب المهني، ونشر الوعي السياحي ودعم التنمية السياحية، واستفادة المؤسسات المحلية كمجتمع وأفراد من العوائد الاقتصادية الرئيسية .

تتمثل الشراكة بين القطاع العام والخاص في تنمية السياحة بالتعاون بين وزارة السياحة والشركة العمانية لتنمية السياحة (عمران) وهما يمثلان القطاع العام وبين مختلف الشركات التي بدورها قامت بتنفيذ العديد من المشاريع الضخمة في المجال السياحي في البلاد وما زالت تنفذ وتتشكل شراكاتها مع الجهات الحكومية الاستثمارية والاقتصادية والسياحية .

ومن اهم هذه المشاريع التي حققتها الشراكة التالي:

● جبل السيف :

يظهر موقع مشروع جبل السيف الذي تحيط به الشواطئ الرملية البيضاء ومياه بحر العرب، بخلفية لسلسلة جبال الحجر الرائعة، موقع المشروع يظهر أفضل ما في البيئة الطبيعية في عمان . يقع مشروع جبل السيف الذي تبلغ مساحته ٦,٢ مليون متر مربع، على بعد ٤٥ كيلومتراً من مسقط، ويضم ٢,٧٠٠ وحدة سكنية، وخمسة فنادق، وملعب للغولف مكون من ١٨ حفرة ومطابق لمعايير ملاعب المحترفين، ومحلات تجارية، ومرسى يستوعب ٢٠٠ قارباً، ويتم



تطوير المشروع من قبل موريا وستتم إدارة الفنادق من قبل شركات عالمية .

● شاطئ صلالة :-

يتم تطوير مشروع شاطئ صلالة الذي تبلغ مساحته الإجمالية ١٥,٦ مليون متراً مربعاً مع إطلالة على الشاطئ بطول ٨,٢ كيلومتراً من قبل شركة موريا . ويعد مجمعاً سياحياً متكاملأ ، حيث يضم ٣٠٠٠ شقة وفيلا فاخرة بنظام التملك الحر ، بالإضافة إلى محلات تجارية وأربعة فنادق وملعب للغولف ومرسى يستوعب ٢٠٠ قارباً .

● الموج السياحي :-

الذي ساهم في تنفيذه كل من شركة صناديق الاستثمار الوطنية التي تمثل صناديق التقاعد العمانية وصندوق الاحتياط العام للدولة والتي تمثل الحكومة بالشراكة مع شركة ماجد الفطيم للاستثمار .

● جزيرة السوده :-

توفر جزيرة السوده مشروعاً فندقياً فريداً وفاخراً يطل على الساحل الجنوبي لعُمان على واحدة من جزر الحلانيات الأربع على بعد ٣٥ ميلاً بحرياً من الشاطئ . وسيضم هذا المشروع الفندقي الراقى الذي تبلغ مساحته مليون متر مربع ، فندق راقى وثمانية فلل فاخرة .

● مدينة واجهة الدقم :-

تملك عمران حصة ٥٠ في المائة مع الشركة المسؤولة عن تطوير مشروع مدينة واجهة الدقم والتي يتم تطويره بالشراكة مع شركة دايو الكورية ، وسيشهد ذلك تطوير ٥٢ هكتاراً من الأرض في مدينة الدقم .



● سرايا بندر الجصة :-

يأتي الهدف من إنشاء مشروع سرايا بندر الجصة إلى توفير مكان لمن يبحث عن الاستكشاف، ويوفر هذا المشروع الذي يقع على بعد أقل من نصف ساعة من جنوب شرق مسقط، فلل سكنية فاخرة ومنازل وشقق، بالإضافة إلى فنادقين يتمتعان بخصائص فريدة مثل قرية تراثية ونادي صحي فاخر .

● منتجع البليد :-

يقع منتجع البليد بالقرب من موقع البليد للتراث العالمي في صلاله، على امتداد ساحل ظفار جنوب عمان، ومن المتوقع أن يصبح منتجع البليد وجهة جذب سياحية رئيسية للمدينة التي تعد مهد للثقافة والتجارة في محافظة ظفار . وسيشتمل هذا المنتجع الواسع على ١٠٦ شاليه، و١٠ فلل فندقية، كما سيضم الفندق الرئيسي للمنتجع على ٢٨ غرفة ومجموعة من المرافق الترفيهية المتنوعة ومنتجع صحي ومطاعم ومجموعة من المقاهي .

● مشروع تطوير رأس الحد :-

يعتبر المشروع شراكة بين الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران)، وشركة الديار القطرية، حيث تمتلك شركة عمران من المشروع ٣٠ في المائة . ستتولى شركة الديار القطرية تطوير نيابة رأس الحد على مساحة كلية تصل إلى ١,٨٤٨ مليون متر مربع وبتكلفة تقدر بـ ٢٥٠ مليون ريال عماني . تشمل المرحلة الأولى من المشروع إنشاء فندق ٥ نجوم من ١٠٠ غرفة، إلى جانب ٥٠ فيلا فندقية، و١٥٠ فيلا سكنية، ومنطقة للسوق بمساحة ٧ آلاف متر مربع . بينما ستشتمل المرحلة الثانية إضافة ١٠٠ غرفة فندقية جديدة بتصنيف ٥ نجوم، فضلاً عن ١٩٦ فيلا سكنية، ومركز للحياة البرية على مساحة تزيد عن ١٠ آلاف متر مربع .



❖ الخلاصة :-

في ضوء الاهتمام المتزايد بقطاع السياحة وتنميته من خلال الشراكة الحقيقية والفعالة والمتطورة بين القطاعين العام والخاص ، فإن أهم النقاط في هذا الشأن تتمثل في التالي :-

- 1- إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية السياحية بشكل أكبر وتقديم التسهيلات المناسبة بمرونة أكثر لإقامة مختلف المشاريع السياحية والمشاريع الخدمية ، مثل بناء وتحسين مرافق الإقامة والترفيه .
- 2- الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن اقتراحها كنموذج قابل للتطبيق لتمويل المشاريع السياحية حيث يتم تمويل المشاريع السياحية وتشغيلها من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص .
- 3- شركات القطاعين العام والخاص هي ترتيبات بين الشركات الحكومية والقطاع الخاص لغرض الاستثمار المشترك في مشاريع مثل بناء أو تحسين مرافق الإقامة والترفيه والمطارات والموانئ والسكك الحديدية .
- 4- تتميز هذه الشركات من خلال تقاسم مبلغ الاستثمار ، والمخاطر والمسؤولية وإيرادات بين الشركاء .
- 5- تنمية الوعي لدى المواطن بأهمية التنمية السياحية العمانية حتى يكون مدركاً تماماً بقدرة هذا القطاع الحيوي على رفع الناتج المحلي .
- 6- وضع آليات ونظم تعمل على تسهيل الإجراءات واللوائح المتبعة في هذا الشأن .



- ٧- مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل آلية إشراكها في الخطط والمشاريع المستقبلية في المجالات السياحية .
- ٨- إيجاد إعلام سياحي يتسم برؤية واضحة ويسير وفق استراتيجية متكاملة مع ما تقوم به الحكومة والقطاع الخاص في هذا الجانب .
- ٩- الحرص على مبدأ الجودة والتميز في الخدمات المقدمة والمرافق .
- ١٠- تعاون جميع الجهات من أجل العمل لصالح تنمية السياحة في ظل الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- ١١- تقييم الاستثمارات بشكل متكامل من الطرفين وتوضيح سلبياته وإيجابياته ودراسة الإجراءات الحكومية في ذلك الشأن .